

نشرة توعوية عن المفاهيم المتعلقة بالبيانات الحكومية المفتوحة

إعداد قسم إدارة المعرفة / عمر العزب - رائدة القضاة

أقرت الحكومة الاردنية سياسة البيانات الحكومية المفتوحة في عام 2017 وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم 3803 بتاريخ 2017/8/1 والبيانات الحكومية المفتوحة هي أي بيانات لها علاقة بأي مؤسسة حكومية يمكن للمستفيدين الحصول عليها سواء كانوا اشخاصا اعتباريين او مستثمرين كما ان هذه البيانات لا تتعلق بالأرقام والمؤشرات الخاصة بأي مؤسسة بل تتعلق بمعلومات قد يحتاجها المستخدم اي متاحة للجميع والخاضعة للافصاح بموجب التشريعات النافذة ذات العلاقة .

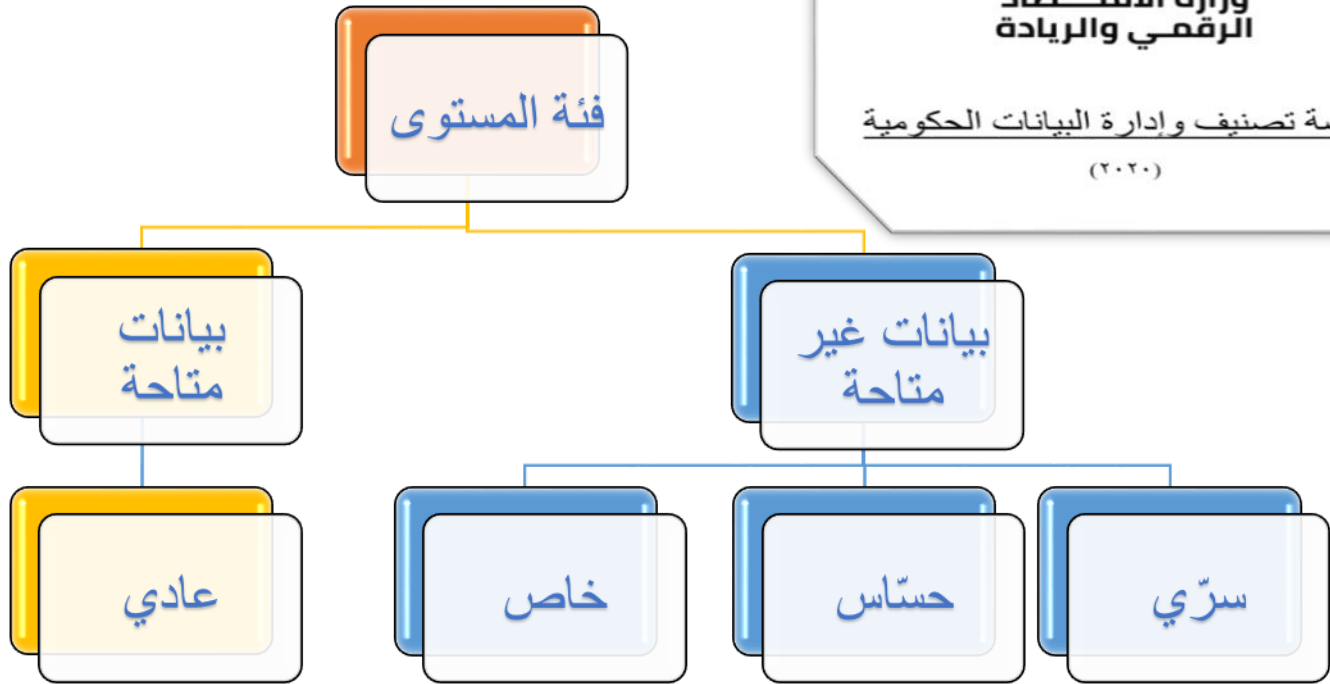


كما وتهدف هذه السياسة الى اتاحة الفرصة للوصول عبر الانترنت الى البيانات التي بحوزة الجهات الحكومية باستثناء البيانات السرية او التي يعتبر الافصاح عنها انتهاكا للخصوصية، وتوفير البيانات للمستخدمين بحرية ودون ان يتكبد المستخدمون اية تكلفة وفقا للقانون وتماشيا مع المبادئ التي تضمنتها هذه السياسة.



وزارة الاقتصاد
الرقمي والريادة

سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية
(٢٠٢٠)



تقوم وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة منذ العام 2018 بالعمل على تنفيذ الالتزام الثاني من الخطة الوطنية الرابعة للأعوام 2018-2020 ضمن مبادرة شراكة الحكومات الشفافة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي، والمتعلق بتعزيز وتطوير إجراءات نشر البيانات الحكومية المفتوحة.

الأولويات الوطنية التي تعالجها الخطة الرابعة لمبادرة شراكة الحكومات الشفافة



آخر الأرقام الصادرة عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة تظهر بان 45 جهة حكومية قامت بنشر بيانات ومعلومات واحصاءات تخصها على منصة البيانات الحكومية المفتوحة خلال العام 2020، وبان هناك تزايداً في نشر المعلومات والبيانات من قبل الجهات الحكومية.



أن سياسة البيانات الحكومية المفتوحة تأتي إستناداً لقانون ضمان حق الحصول على المعلومات والذي ينص على تسهيل الحصول على المعلومات وضمان كشفها دون ابطاء وبالكيفية المنصوص عليها في القانون فإذا كانت المعلومات المطلوبة مصنفاً والجزء الآخر غير مصنّف فتتم اجابة الطلب بحدود المسموح به وفقاً لاحكام هذا القانون



"طلب الحصول على معلومة"

بموجب المادة (١٩) من "قانون ضمان حق الحصول على المعلومات" رقم (47) لسنة 2007



البيانات الوصفية "Metadata": هي تلك البيانات التي تقوم بإنشائها البرامج المعلوماتية والهدف منها تسجيل بعض المعلومات عن هذه الملفات، على سبيل المثال اسم الشخص الذي قام بإنشائها والتاريخ والوقت التي أنشئت فيه واسم جهاز الكمبيوتر التي أنشئت عليها والعديد من المعلومات الأخرى، كما تقوم الكاميرات الرقمية والهواتف الذكية بتسجيل معلومات عن كل صورة يتم التقاطها تتضمن التاريخ والوقت ونوع الجهاز المستخدم وأيضا مكان التقاط الصورة والرقم التسلسلي للجهاز المستخدم في التقاط الصورة.



وتعتبر هذه البيانات سلاح ذو حدين فهي وإن كانت تساعد في حل بعض القضايا إلا أنها أيضا قد تنتهك الخصوصية حيث أنها تظهر الكثير من المعلومات عنا، على سبيل إذا قمنا بنشر صورة لنا على أحد مواقع التواصل الاجتماعي فقد يستطيع من يراها معرفة المكان التي التقطت فيه الصورة وزمن التقاطها وغيرها من المعلومات .



منصة البيانات الحكومية المفتوحة

<https://DataJordangov.jo>

تمثل هذه المنصة، منصة البيانات الحكومية المفتوحة والتي تستعرض مجموعات البيانات المفتوحة التي بحوزة الجهات الحكومية بالصيغ المفتوحة و القابلة للقراءة آلياً، وفيما يتعلق بعدد مجموعات البيانات المنشورة حسب القطاع على منصة البيانات الحكومية المفتوحة والتي مجموعها 15 قطاعا، فقد أظهرت النتائج أن قطاع الاقتصاد والعمال، احتل المركز الأول بنشر ما مجموعه 87 مجموعة بيانات أي بما يشكل 24 بالمئة من مجموع البيانات الكلي المنشور على المنصة ويليه كل من الحكومة والقطاع العام 67 مجموعة بيانات، وقطاع السياحة والآثار 66 مجموعة بيانات على التوالي.